كمين مائي يهدد السيارات بالغرق!!!

رغم موقعه وسط أمانة العاصمة والأجواء الهادئة المحاطة به،، يبقى الحاجز المائي الواقع بمديرية السبعين وتحديداً جوار الرئاسة كميناً،، يلتهم السيارات بمن تحمل وينتزع الأرواح بدون إشعار مسبق.

وبقدر ما حرصت الجهات المختصة في وضع إشارات وإرشادات الأمن والسلامة في تلك المنطقة،، إلا أنها انعدمت في الجهة الشمالية من الحاجز المائي نهاية السائلة باتجاه الأصبحي،، والذي يلتهم سيارات القادمين إلى العاصمة صنعاء،، لينجوا بعضهم من موت محقق لولا إرادة اللّه سبحانه وتعالى وحسن تصرف بعضهم.

كتب /وائل شرحة

كل ذلك الحرص والتشديد من قبل الأمن المتواجدين هناك في نفس المنطقة..

فخلال العام الجاري وتحديداً منذ بدأ موسم الأمطار التي منّ الله بها علينا, سقطت سيارتان في نفس الحاجز كانت الأولى من نوع هيلكس والأخرى من نوع صالون تابعة للمواطن محمد الدربوس والذي نجا سائقها بأعجوبة وبتصرفه الذكي بالصعود إلى أعلى السيارة وخروجه من الحاجز وأرجع الدفاع المدني سبب سقوط الدربوس إلى أنه ممن يزور صنعاء لأول مرة كونه عائداً من الغربة بالإمارات, وانعدام الإشارات المرورية او الصبيات الصخرية التحذيرية التي تشير بالاتجاه الإجباري للسيارات.

وفي بلادنا دائما ما نجد المواطن ضحية الأخطاء في ظل تفاعل الجهات المختصة التي لا تجدها إلا بعد أن يلتهمك الحاجز وتحل عليك المصيبة وتقع من ضمن ضحايا الإهمال للمختصين..وفي ذلك الوقت يسرع رجال الدفاع المدني بأداء مهامهم المتمثلة في رفع السيارة وبمساعدة غواصي القوات الخاصة لانتشال جثتك أو سيارتك أن كتب لك الله الحياة,

ستجد في ذلك الوقت المجلس المحلي ورجال الدفاع المدني وغيرهم وكل من حظر يشاهد الفلم الخيالي يهنئونك على سلاونك ويحذروك من تفادي السقوط مرة أخرى, وتكتفي الجهات المعنية بتحذير المواطنين في ذلك الوقت.

بينما تبقى الحلول "إن وجدت" حبيسة أدارج القائمين على إدارة الجهات المختصة ومنها أمانة العاصمة والمجلس المحلي بمديرية السبعين ومرور المنطقة, الجهات المختصة لم تكلف نفسها بوضع إشارات وإرشادات تحذر السائقين بالاتجاه الإجباري نحو السير الصحيح, تفادياً لوقوع الإضرار بأرواح وأملاك المواطنين .

"الثورة" تدق ناقوس الخطر وتطرح القضية بين يدي أمين العاصمة الأستاذ/ عبد القادر هلال والإدارة العامة للمرور ومصلحة الدفاع المدني وكل من لهم علاقة بتلك القضية, وليس أمام ذلك الحاجز المجاور للرئاسة بل لكل الحواجز والسدوس المائية في عموم الجمهورية والتي لم ترحم حتى الأطفال من انتزاع أرواحهم وأرواح الرجال والنساء.

العاكس

نكاية في القيم

<،،أجزم أن لا أحد من اليمنيين «وأقصد بهم هنا من يؤمنون بأن اليمن وطنهم لا من يحملون الجنسية اليمنية» راض عن الحال التي نحن اليوم عليها في مجالات شتى الأمن على رأس هرمها, كلنا يبكي على الأمن الذي نفتقده وكلنا لا يريد أن يبادر للقيام بواجبه لتحقيق الأمن المنشود.

هل نواجه نقصاً في أعداد المنتسبين إلى الأمن والجيش؟ أم هل نواجه عجزاً في فهم السبيل إلى تحقيق الأمن في البلاد؟ واقع الأمر أننا لا نفتقر إلى هذا ولا ينقصنا!! لكننا نتغابى لأن في الغباء منافع الدنيا الزائلة شعارنا «جنان يخارجك ولا عقل يحنبك» ، نفرح بكل يوم يمر حققنا فيه منافع شخصية ولا يهمنا مستقبل وطن تشظى وكل يوم يزداد انقساماً وتيها!! وإلا فما تفسيرنا لأشخاص يتولون المناصب ولا نرى لهم خططاً ناجحة !!

عقيد/عبدالغني علي الوجيه

لن تنزل علينا خطة من السماء كفيلة بتحقيق الأمن سحرياً ولا يتأتى ذلك بالتمني ولكن بتحقيق كامل متطلبات الخطة الأمنية بدءاً بدراسة الجدوى والتخطيط وحتى تحقيق النتائج مروراً بالإشراف والمتابعة وبقية العوامل الأخرى.

لا يقتصر أمر تحقيق الأمن على وزارة الداخلية وحدها، فكثير من الوزارات والجهات الحكومية الأخرى عليها مسئوليات جسام إذا أخفقت فيها تسببت في ازدياد عدد المجرمين أو المهيئين للانضمام إلى عالم الإجرام على أقل تقدير ما يعني عجز الأجهزة الأمنية عن السيطرة مستقبلا.

قلت كثيراً ولا أمل من التكرار في أن تحقيق الأمن مرهون بتعاون المجتمع الذي لن يتعاون بدوره ما لم يقتنع بأن جهاز الشرطة المطلوب منه التعاون معه يعمل من أجل أمنه وسلامته وعلى استعداد لتقديم كافة الخدمات الأمنية وما يصاحبها من خدمات اجتماعية وإنسانية ونفعية أخرى تقدمها أجهزة الشرطة الحديثة والمتطورة في بلدان العالم الأخرى الأكثر تطوراً.

باختصار شديد:

الرقابة الغائبة هي أول مفاتيح النجاح الذي نفتقده اليوم على كل المستويات من القيادية إلى أدنى الرتب وما نراه من إخفاق ليس إلا نكاية بالقيم.

همسة أمنية :

لا تجعلوا الاهتمام بأمور السلامة في القيادة مقصورة على أسبوع المرور وفقط بل يجب أن تكون اهتماماتنا في هذا الجانب ثقافة نعتز باستمرار تطبيقها.

إربط حزام الأمان دوماً ليذكرك بأهمية سلامتك وسلامة الغير أثناء القيادة..دمتم بإذن الله سالمين.

alwajih@yahoo.com

ستّيني يزوّر ويصادق على عقود زواج الأجانب بأختام مزورة

محمد قايد

كشفت نيابة الأموال العامة الابتدائية بأمانة العاصمة أن متهماً في العقد الستين من العمر يقوم بإبرام عقود الزواج لأشخاص أجانب وأخرى بزواج يمنيات بأجانب وقام بالتصديق على تلك العقود بأختام وتوقيعات منسوبة زوراً لمحكمة غرب الأمانة، وكذلك التصديق عليها من إدارة التوثيق بوزارة العدل ووضع الأختام والترقيم عليها زوراً.

وأفادت التحقيقات الأولية أن المتهم تم ضبطه وبحوزته عدد كبير من عقود الزواج الفارغة وعليها أختام التصديق، وأنه تم القبض عليه بناءً على توجيهات الأخ وزير الداخلية بعد وصول عدد من تلك العقود إلى وزارة الداخلية للمصادقة عليها.

الجدير بالذكر أن نيابة الأموال ما تزال تولي تحقيقاتها مع المتهم لاستكمال إجراءاتها القانونية وإحالة المتهم للمحكمة.

جهاز الرقابة.. فساد كبير في بنود موازنات التدريب و التأهيل

محمد العزيزي

أظهرت نتائج وتقارير الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة حالات فساد كبيرة في بنود الموازنات الخاصة في عملية التدريب والتأهيل التي ترصد للجهات و أنها تبدد هذه المبالغ بالصرف دون وثائق أو مستندات تثبت عملية الصرف أو إقامة هذه الدورات التدريبية للموظفين .

وكشف تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة أن صندوق الرعاية الاجتماعية أنفق فعليا للتدريب المحلي مبلغ(41,819,952) ريالا وأنه صرف هذا المبلغ الضخم و لم يحصل فريق الجهاز المركزي للرقابة و المحاسبة المكلف بفحص الوثائق على أي وثيقة تؤكد إقامة هذه الدورات التدريبية و أن الجهاز كشف صرف 77,660 ريالا كأجور تدريبية للساعة الواحدة للمدرب الذي قام بعملية التدريب .

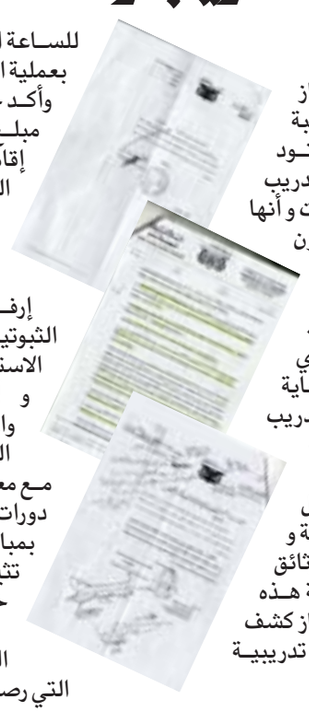

وأكد جهاز الرقابة انه تم صرف مبلغ(3,782,000) ريال مقابل إقامة الدورات التدريبية الخاصة بالنظام المحاسبي وإعداد التقارير المالية وأنه تم تسجيل المبلغ كمصرف نهائي بالسجلات دون إرفاق الوثائق والمستندات الثبوتية المؤكدة و الداعمة لعملية الاستحقاق و الصرف.

و أشارت تقارير الرقابة والمحاسبة إلى أن صندوق الرعاية الاجتماعية أبرم عقوداً مع معاهد ومراكز تدريب لإقامة دورات تدريبية لموظفي الصندوق بمبالغ تزيد عن 2,5 مليون ريال تثير الشك في صرف هذا المبلغ خاصة و أن الجهاز يؤكد عدم إرفاق الوثائق و المستندات التي يمكن احتسابها للغرض التي رصدت لأجله .

محكمة غرب المكلا تفصل في 528 قضية خلال العام الماضي

المكلا/أحمد محمد بن زاهر

<،،بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محكمة غرب المكلا الابتدائية خلال العام القضائي 1433هـ(1278) قضية منها (573) قضية مرحلة من الفترة الماضية، وبلغ إجمالي القضايا التي تم الفصل فيها (528) قضية بحكم قضائي، حيث تنوعت هذه القضايا التي تم الفصل فيها: البيع والنكاح والوكالات والوراثة والقسمة والطلاق والوثائق الأخرى..أوضح ذلك لقضايا وناس الأخ/طه عمر الهدار - رئيس محكمة غرب المكلا الابتدائية - مشيراً إلى أن إجمالي القضايا المحجوزة للحكم (19) قضية، وعدد القضايا المنظورة أمام المحكمة خلال الفترة القادمة (652) قضية، وأشاد القاضي الهدار بالجهود الكبيرة من قبل القضاة والعاملين بالمحكمة في تحقيق هذه النتائج الجيدة وكذا تعاون المواطنين والجهات الأخرى.

كما بلغ إجمالي القضايا الواردة إلى محكمة الأموال العامة بمحافظة حضرموت خلال العام القضائي المنصرم 1433هـ (134) قضية منها (64) قضية مرحلة من الفترة الماضية وبلغ إجمالي القضايا التي تم الفصل فيها (77) قضية بحكم قضائي، حيث تنوعت هذه القضايا في الاعتداء على أراضي الدولة والاستيلاء على المال العام وتزييف وترويج العملات والاختلاس وغيرها، وأوضح الأخ/عمر أحمد خرد - مدير محكمة الأموال العامة بمحافظة حضرموت في تصريح لـ«الثورة»: أن إجمالي القضايا المرحلة إلى العام القضائي 1434هـ (47) قضية منوهاً بتعاون الجهات الأمنية المختصة في الكشف عن تلك الجرائم وتقديم مرتكبيها للعدالة لأتخاذ الإجراءات القانونية.

بحيرة مياه على طريق مطار صنعاء الدولي

تعليق وائل محمد

هذه الصورة التقطت بعد أسبوعين من هطول الأمطار, تو ضح أحد شوارع العاصمة صنعاء المحاذي للشارع الرئيسي المؤدي إلى مطار صنعاء الدولي, وتحديداً بمنطقة دارس شمال الأمانة, تتجمع فيها مياه الإمطار حتى يبدوا لك عند زيارتها الأولى أن الجهات المختصة لم تقم باقتلاع طبقة الإسفلت قبل شهرين وتناست إعادة ترقيعها, بل عملت على اجتثاث طبقة الإسفلت كي يكون الشارع حاجزاً مائياً أو بحيرة أو كمين "سموه ماشتيتوا" لتغذية آبار المياه بالمنطقة.

الشارع محتفظ بالمياه التي خلفت الكثير من الأضرار ومنها إعاقة المواطنين من حركة السير, وتكاثر البعوض لنقل الأمراض فضلاً عن رائحتها المزعجة للمارة.

عبدالله حويس